الإتحاد الأوروبي -
اتفاقية لبنان الشراكة

الجمهورية اللبنانية
وزارة الإقتصاد والتجارة

نظرة شاملة

رسخت التجارة جذورها في لبنان منذ الآف السنين، فامتدت لتجعل منه محوراً تجارياً رئيسياً في قلب شرقي البحر الأبيض المتوسط وذلك بفضل التمايز الجغرافي الذي يتصّف به وموقعه المنفرد كهمزة وصل بين آسيا وأوروبا وأفريقيا. فالسياسات الاقتصادية الليبيرالية العريقة، وسهولة تحويل الأموال وحرية حركة الرساميل، والنظام المصرفي الصلب والمتطوّر جعلت من لبنان في الأمس منبراً اقتصادياً على جانب كبير من الأهمية . واليوم، يتوق لبنان إلى المضي قدماً في تطوير هذه الخصائص الفريدة واستعادة مكانته كمركز تجاري رائد. وفي هذا السياق، تعتبر اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية خطوة هامة نحو تحقيق هذا الهدف.

تشكل اتفاقية الشراكة خطوة اساسية و تاريخية نحو تطوير وتفعيل الشراكة التجارية والاقتصادية لتغدو أكثر صلابة ومتانة بين لبنان والمجموعة الأوروبية. ومما لا شك فيه، أنّ اتفاقية الشراكة الأورو- متوسطية ستساعد لبنان على زيادة قدراته التصديرية لاسيما عبر نفاذ منتجاته إلى الأسواق الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية، الأمر الذي يجعله محوراً تصديرياً هاماً إلى المجموعة الأوروبية. هذا وسيستفيد لبنان من نقل التكنولوجيا والخبرات نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاريع التعاون الفنّي والمالي مع المجموعة الأوروبية. كما وستحفز هذه الاتفاقية على تحديث التشريعات اللبنانية التي ترعى التجارة.

ويمثل توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي نواة حيوية لاستراتيجية لبنان الرامية إلى تحرير التجارة خاصة مع استعدادات لبنان الحثيثة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومباشرته في تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمتمثلة بالإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية. وبالتالي، لا شكّ في أنّ سياسة لبنان هذه القائمة على تحرير التجارة، ستجعل منه مركزاً تجارياً رائداً في المنطقة وتقاطعاً حيوياً يصل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمنطقة التجارة الأورو- متوسطية الحرّة.

إنّ اتفاقية الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي التي حلّت مكان اتفاق التعاون الذي أبرم عام ١٩٧٧، تقوم على ثلاثة عوامل رئيسية: المسائل السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة في المسائل الاجتماعية والإنسانية. إن الخطوط العريضة للاتفاقية يمكن إيجازها بالتوجهات التالية:

- تكثيف الحوار السياسي؛
- بناء تجارة حرّة مبنية على المعاملة بالمثل في ما يتعلّق بمعظم السلع الصناعية و مجموعة كبيرة من السلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة؛
- توحيد الأنظمة التي تحكم التجارة واعتماد المعايير الفنيّة الدولية؛
- تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

التبادل التجاري بين لبنان والإتحاد الأوروبي

مقارنة بين اتفاقية الشراكة واتفاق التعاون لعام ١٩٧٧

- ألغت اتفاقية عام ١٩٧٧ الرسوم الجمركية على أساس تفضيلي (السلع الصناعية) في حين أنّ اتفاقيةالشراكة تقضي بإلغاء الرسوم الجمركية على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وبتحرير تجارة معظم المنتجات الزراعية المصنعة وغير المصنعة.

وعلى خلاف اتفاق التعاون لعام ١٩٧٧، تتميز اتفاقية الشراكة بما يلي:

- تعتبر اتفاقية الشراكة بمثابة وسيط ينمّي الحوار السياسي ويدعم التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- تدعو اتفاقية الشراكة إلى تبادل المعلومات والخبرات عن طريق خلق شبكات اتصال بين الجامعات اللبنانية و الأوروبية وكذلك الأمر بالنسبة للمراكز الثقافية وغيرها من المؤسسات التربوية.
- تمنح اتفاقية الشراكة المزيد من المرونة في ما يتعلّق باستيفاء شروط قواعد المنشأ إلى جانب التراكم القطري (diagonal cumulation) عبر الدول الأعضاء.

لماذا تعتبر اتفاقية الشراكة خياراً استراتجياً؟

- تعد سوق الاتحاد الأوروبي حاليا ٣٥٠ مليون مستهلك مع إمكانية النفاذ إلى ٤٠٠ مليون مستهلك آخرين يتواجدون في خمسة وعشرين بلداً في وسط وشرق أوروبا. ويتحضر الاتحاد الاوروبي ليصبح مستقبلا أكبر منطقة تجارية حرة بحيث يضمّ حوالي ٨٠٠ مليون مستهلك:

- تعتبر منطقة الشرق الأوسط ثاني أكبر سوق (بعد جنوب آسيا) لصادرات الاتحاد الأوروبي إلى الدول النامية:

- يشكل الاتحاد الأوروبي أهمّ الشركاء التجاريين للبنان: ففي العام ٢٠٠١، استورد لبنان من المجموعة الأوروبية ما نسبته ٤٢ ٪ من مجموع الواردات وشكّلت نسبة الصادرات اللبنانية إلى دول المجموعة الأوروبية ١٩ ٪ من مجموع الصادرات اللبنانية. وتجدر الإشارة إلى أن المعدلات عينها تسجل منذ السبعينات.

- يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى لبنان والمصدر الرئيسي للتكنولوجيا الحديثة.

- شكّل السياح الأوروبيون ٢٨,٣ ٪ من إجمالي عدد السياح الذين زاروا لبنان عام ٢٠٠١.

- ستتيح الاتفاقية للّبنانيين و لاسيما الشباب المثقف منهم (٤٥ ٪ من هذا الشباب هو ما دون الواحدة والعشرين من عمره)، الاستفادة من التدفق المتزايد للتكنولوجيا والمساعدات الفنية الأوروبية.

- ستؤدي الاتفاقية إلى توطيد علاقات لبنان التجارية مع التكتلات التجارية العربية والأوروبية مما سيسمح للبنان بلعب دور صلة وصل رئيسية بين الشرق والغرب على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والخدمات والثقافة.

- ستخفف الاتفاقية من التحوّلات التجارية (Trade diversion) ومن أي تأثير سلبي على لبنان كمحور للأعمال التجارية في المنطقة (Hub & Spoke effect) لاسيما وان معظم دول المنطقة وقّعت اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي أو باشرت بتطبيقها.

- كما وتهدف الاتفاقية إلى الاستفادة من التقارب الجغرافي القائم بين لبنان والاتحاد الأوروبي لتوطيد وتمتين العلاقات الثقافية والتجارية التي أرستها الروابط التاريخية بينها.

منح لبنان معاملة تفضيلية

◄ اكتسب لبنان معاملة تفضيلية لجهة عدد من المسائل الرئيسية ممّا ميزته عن سائر الدول التي تربطها مع الاتحاد الأوروبي اتفاقات شراكة متوسطية.

- وقع لبنان اتفاقية انتقالية في منتصف العام ٢٠٠٢ ترمي إلى التنفيذ الفوري للتدابير المتصلة بالتجارة، في حين اضطرت سائر الدول التي تربطها مع الاتحاد اتفاقات شراكة متوسطية للانتظار حوالى ثلاث سنوات للحصول على مصادقات المجالس النيابية الاوروبية على الاتفاقيات قبل دخولها حيز التنفيذ.
- حصل لبنان، دون غيره من الدول، على فترة سماح مدتها ٥ سنوات تقضي بعدم التزامه بأي تخفيض على الرسوم الجمركية إلا بعد مضي هذه الفترة (٥ سنوات)، يصار بعدها إلى تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأوروبية تدريجياً ووفقا لجدول منتظم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التدبير ينطبق فقط على لبنان أي أن الصادرات الصناعية اللبنانية ستدخل إلى أسواق المجموعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركية فور توقيع الاتفاق الانتقالي. وجدير بالذكر أيضا، ان انقضاء فترة السماح هذه يتصادف (عمداً) مع دخول منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٧ (تم مؤخراً تقديم الموعد من ٢٠٠٧ الى ٢٠٠٥).
- أرجئت المفاوضات بشأن تحرير الخدمات وتمّ ربطها بالالتزامات التي قد يمنحها لبنان ضمن إطار الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (GATS) المنبثق عن منظمة التجارة العالمية. وعلى خلاف بعض الدول العربية، ارتأى لبنان معالجة هذا القطاع الحيوي على صعيد عالمي كي لا يلزم نفسه بالتزامات مع دول الاتحاد الأوروبي سيرغم لاحقا على تقديمها إلى جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية.
- على خلاف الدول الأخرى، تمكّن لبنان من عكس مبدأ التحرير حيث أتاح للصادرات الزراعية اللبنانية، الحالية والممكن تصديرها في المستقبل، النفاذ إلى أسواق دول الاتحاد معفاة من الرسوم الجمركية او أية قيود كميةً، باستثناء عدد قليل من السلع التي تخضع لقيود محدودة. أمّا اتفاقيات الشراكة التي وقعها الاتحاد مع الدول المتوسطية الأخرى، فقد منحت معاملة تمييزية لمجموعة من المنتجات الزراعية في حين لم تمنح معاملة تفضيلية لكافة السلع الزراعية الاخرى المصّدرة الى الاتحاد الأوروبي.
- يبدأ تخفيض الرسوم الجمركية على المستوردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي بعد خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ، ويكون هذا التخفيض بالنسبة لمعظم السلع تدريجيا على مدى ١٢ سنة.
- أمّا في ما يتعلّق بالمنتجات الزراعية المصنّعة، فقد تمكّن لبنان من فصل المكوّنات الزراعية عن المكوّنات الصناعية كما تمكّن من الحصول على صفر بالمئة كرسم على المكوّنات الصناعية للصادرات اللبنانية في حين ان الرسم استقر على معدّل نسبته ٣٠ ٪ في دول أخرى.

إن التزامات لبنان في ظل الشراكة تنمّي لدى الكثيرين مخاوف وحذر من أحكامها ومفاعيلها. إلا ان هذه الالتزامات ما هي إلا تحديات أمام المجتمع اللبناني، وان التخوف هو في غير محله إذ انه قائم على بعض المغالطات لاسيما ما يلي:

✗ ان اتفاقية الشراكة تنحصر بتخفيض الرسوم

✓ إن الاتفاقية لا تنحصر فقط في تحرير التجارة. إن إتفاقية الشراكة تشمل التعاون في الميادين السياسية والإجتماعية والثقافية، وتدعو الطرفين الى الدخول في حوار مستمر لتحسين مناخ الأعمال والمناخ التشريعي.

✗ ان اتفاقية الشراكة تجبر لبنان على فتح اسواقه

✓ لطالما كان الاقتصاد اللبناني منفتحا على المنافسة والتجارة الخارجية :٨٦٪ من السلع المستوردة التي تدخل السوق اللبناني تخضع لمستوى منخفض من التعريفة الجمركية بين صفر٪ و٥٪ (و ذلك قبل توقيع اتفاقية الشراكة).

✗ الاتفاقية تفرض وقف حماية الدولة للقطاع الزراعي

✓ استطاع لبنان الحفاظ على الحماية (بما في ذلك الرسم الأدنى والداخلي) على منتجات زراعية مهمة كالفاكهة والخضار. فضلاً عن ذلك، فإن عدداً كبيراً من المستوردات الزراعية لا ترد من المجموعة الأوروبية.

✗ الاتفاقية تفرض التحرير الكلي بالنسبة للسلع الزراعية

✓ هذا الأمر مغلوط خاصة وان التحرير الكلي (أي تخفيض الرسوم الجمركية إلى صفر ٪) لن يطال الا قسما من السلع الزراعية (وهي التي كانت تخضع لتعريفة متدنية بنسبة ٥٪) التي سيتم تخفيض الرسوم عليها لتصبح صفر بالمائة بدأ من السنة السادسة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ. أما القسم الآخر من السلع الزراعية والزراعة المصنّعة فلن يشملها تخفيض كلي أو حتى جزئي كالزيتون وزيت الزيتون والبيرة والعرق واللبنة ومعظم أنواع الفاكهة وعصير العنب أو التفاح أو البرتقال والبطاطا والخضار كالخس والفجل.

✗ لا يحقق لبنان في ظل الاتفاقية اية امتيازات مهمة على الصعيد الزراعي

✓ نتيجة للاتفاق يسمح لجميع السلع الزراعية المعدة للتصدير – حاليا أو الكامن انتاجها في المستقبل – من دخول السوق الأوروبية معفاة من الرسوم والحصص الكمّية باستثناء لائحة محدودة من المنتجات التي تخضع لرسوم وحصص كمّية (كوتا).

✗ ان الاتفاق يلحظ التعاون الاقليمي، وهذا الامر يعني أن على لبنان التعاون مع اسرائيل

✓ هناك اتفاق ينبثق من إعلان برشلونة ويقضي بالتعاون الإقليمي. ولبنان هو البلد الوحيد الذي وقع ولديه تحفظ على موضوع التعاون الإقليمي بالنسبة إلى عدم التعاون مع إسرائيل. وقد نجح لبنان في شطب كل المواضيع التي تتعلق بالتعاون الإقليمي. باختصار ليس في الاتفاقية ما يرغم لبنان على التعامل مع إسرائيل.

✗ الاتفاقية هي نفسها بالنسبة لجميع الدول المتوسطية

✓ ابرم لبنان اتفاقية معدة خصيصا لتتلاءم مع متطلباته الاقتصادية والاجتماعية والتي تعكس العلاقة المميزة بين لبنان والاتحاد الأوروبي.

من المتوقع أن تغلّ إتفاقية الشراكة الفوائد التالية

- تعزيز التكامل الإقليمي فيما بين دول المنطقة وداخل كل منها وتفعيل دور لبنان كمحور إقليمي.
- زيادة في الحركة التجارية، وتخفيف التحولات التجارية (trade diversion) والحد من أي تأثير سلبي على مركز لبنان الإقليمي كمحور للأعمال التجارية (hub and spoke)
- تعزيز مناخ الأعمال في لبنان وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- حثّ المستثمرين الأجانب (الأسيويين والعرب وآخرين من غير رعايا الاتحاد الأوروبي) على الاستقرار في لبنان والتصدير إلى دول الاتحاد الاوروبي.
- تسهيل نقل التكنولوجيا والخبرات.
- توفير المساعدة الفنيّة والمالية وزيادتها.
- زيادة الانتاجية الإجمالية وتعزيز التعاون الصناعي.
- تعزيز المنافسة وتخفيض الأسعار المحليّة.
- التحفيز على تحديث القوانين اللبنانية وتطويرها.

إن تقدير التكاليف الثابتة على المدى القصير والتي قد تنتج عن اتفاقية تجارة حرة هي عملية سهلة نسبيا إذا ما قورنت بتقدير الفوائد التي قد تعود بها الاتفاقية، لاسيما وان الفوائد تعتبر أكثر دينامية، متتابعة ومثمرة على المدى البعيد.

وعلى أية حال، فإنّ الفوائد المتعلقة بالشراكة اللبنانية – الأوروبية تفوق الكلفة أهمية، وتجدر الإشارة إلى أن لبنان يسعى جاهدا لمواجهة التحديات والعقبات التي قد تقف عائقا و تخطّيها.

يحتاج لبنان إلى إحداث تغييرات هيكلية في اقتصاده تجعله على قدم المساواة مع الشركاء الأوروبيين والعرب والعالم بصورة عامة لاسيما بعيد إنشاء منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى وانضمامه إلى منظمة التجارة العالمية. وتعدّ اتفاقية الشراكة حافزاً يحث لبنان على إجراء التعديلات الضرورية على اقتصاده الأمر الذي سيؤدي لا محال إلى زيادة قدرته التنافسية.

ويكمن تحد آخر أمام لبنان يتمثل في إمكانية تأثر الوضع المالي و الرفاهية (welfare) سلبا نتيجة للتحوّلات التجارية. وتفسير ذلك يكمن في المثل التالي. لنفترض أنّ لبنان سيزيد نسبة استيراده من الاتحاد الأوروبي نتيجة التخفيضات الجمركية التي يرتبها اتفاق الشراكة وذلك على حساب مصادر الاستيراد الأخرى (كالولايات المتحدة الاميركية وآسيا) التي قد تكون منتجاتها تتمتع بجودة اعلى؛ في هذه الحالة يتكبد لبنان الخسارة من ناحيتين: أولا قد تكون السلع التي يستوردها من دول الاتحاد الأوروبي ذات نوعية أدنى من تلك المتأتية من مصادر أخرى، ولكن استيرادها من الاتحاد يرتكز على كونها رخيصة الثمن، ثانيا ستتدنى نسبة العائدات بفعل تخفيض الضرائب المفروضة على المستوردات الأوروبية. يقودنا هذا إلى التساؤل حول مدى صحة فرضية التأثير السلبي على المستوى المالي و الرفاهية الاقتصادية في لبنان. في ما يلي رد على هذه الفرضية.

- إنّ الشركات الأوروبية فعّالة و تتمتع بكفاءة عالية وانتاجيتها ترتكز على معايير دولية.
- من المتوقّع حدوث تحوّل بسيط في التدفق التجاري من الاقتصادات المتطورة نحو الاتحاد الأوروبي وذلك بسبب تدني حصة الدول الأخرى المتقدمة في الاستيراد نسبيا (حيث تتراوح حصّة الولايات المتحدة بين ٦ و ١٠٪)، ولانه لا يمكن الاستعاضة كلياً عن المستوردات الآسيوية والأميركية بالمستوردات الأوروبية لأنها لا تشكل البديل الأنسب لها (imperfect substitute)
- قد تؤدي اتفاقية التعاون إلى تخفيض الأسعار و زيادة الحركة التجارية مع الاتحاد الأوروبي (توسع قاعدة الاستيراد)، كما أنها ستخفف من الممارسات المشوّهة للأسواق (market distortion) وبالتالي ستزيد من عائدات الضرائب. أضف إلى ذلك، ان الاتفاقية ستخفف من التأثير السلبي للتحوّلات التجارية، وبالتالي ستحقق زيادة صافية للرفاهية (net welfare gain) تساهم في إنعاش الاقتصاد وازدهاره.

■ رفاهية المستهلك

بما أنّ غالبية السلع المستهلكة من قبل الأسر والمؤسسات في لبنان هي مستوردة، فمن المتوقّع أن تهبط مؤشرات الأسعار مؤدية بذلك إلى ازدياد الطلب بصورة إجمالية، بما فيها نمو الحركة التجارية (الأمر الذي سيطغي على أي تأثير سلبي في التحول التجاري)، والتي من شأنها تحقيق زيادة في نسبة الرفاهية للاقتصاد الوطني.

■ التصدير

تتيح الشراكة الأورو – متوسطية أمام لبنان الفرصة ليدعم قدراته التصديرية وليوسعها. كما أنّ الفوائد التي ستعود بها الاتفاقية على لبنان على المديين المتوسط والبعيد، كنقل التكنولوجيا وتوحيد المواصفات الفنية ستساعد على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات اللبنانية بما فيها الزراعية منها والصناعية.

■ المالية العامة

تلعب اتفاقية الشراكة دوراً بالغ الأهمية في تسهيل تطبيق سياسة لبنان المالية المتعددة الأوجه والتي ترتكز على الدعائم الأساسية التالية:

- إصلاح المؤسسات العامة وتحديثها من خلال الدعم المالي والفني الدولي خاصة الأوروبي.
- زيادة مشاركة القطاع الخاص (الخصخصة والاستثمار الخارجي المباشر)، بهدف زيادة العائدات وبصورة خاصة بهدف تنمية قطاع الخدمات وتحسينه.
- إدخال تدابير ضريبية جديدة كالضريبة على القيمة المضافة مقابل إلغاء سياسات مالية تشويهية اخرى (كالعوائق الجمركية وغير الجمركية).

■ الصناعة

تهدف اتفاقية الشراكة إلى تحسين الانتاجية الصناعية وقدرتها التنافسية. ويتوقع ان تؤدي برامج التحديث والتنسيق (mise-a-nouveau programs) إلى تحسين نوعية وجودة المنتجات اللبنانية، مؤدية بذلك إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات والخدمات اللبنانية وزيادة الطلب عليها.

■ الاستثمار الاجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا

ستحفز اتفاقية الشراكة الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزّزه. ففي ظل الاتفاقات الإقليمية يُتوقع من الدول الأعضاء زيادة تبادلاتها وزيادة الاستثمارات في ما بينها (كالاستثمار الأجنبي المباشر). كما تشجع هذه الاتفاقيات الشركات الأجنبية (بما فيها تلك التي لا تنتمي إلى المجموعة الأوروبية) على فتح مكاتب أو فروع او مصانع لها في لبنان بهدف النفاذ إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. ويتوقع أن تخلق الشركات الأجنبية والأوروبية روابط ايجابية (positive linkages) مع الاقتصاد المحلي وتعزّز قدرة الشركات اللبنانية الإنتاجية ممهدة بذلك الطريق أمام القطاع الخاص للاندماج في الاقتصاد العالمي.

أضف إلى ذلك أنّ الانضمام إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تضم ٢٧ بلداً، يعزّز التزام لبنان بالإصلاح الاقتصادي، ويؤدي بالتالي إلى تعزيز المصداقية والثقة والاستقرار وإلى التخفيف من المخاطر وإلى اجتذاب الاستثمارات واكتساب الخبرات.

■ الاندماج الاقتصادي الاقليمي

سيجني لبنان المزيد من الفوائد من اتفاقية الشراكة متى فعّلت الدول العربية اندماجها الاقتصادي في ما بينها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. من هنا، تعتبر الاتفاقية حافزا يدعم التعاون العربي. إزاء هذا الواقع، ينتهج لبنان سياسة ترتكز على الاندماج مع المنطقة العربية وتتخطى بتطلعاتها التدابير الرامية إلى تخفيض الرسوم الجمركية، وتسعى إلى إزالة الحواجز غير الجمركية مع سوريا والأردن ودول الخليج وعلى اعتماد قانون جمركي جديد يتوافق تماماً مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

إنّ المسارين الأوروبي والعربي يكمل بعضهما البعض ويتيحان في اندماجهما الفرصة أمام لبنان لاستعادة دوره الاقتصادي ومكانته كمركز تجاري يصل الشرق بالغرب.

تمكّن لبنان، غير معظم الدول العربية، على تحرير التبادلات الزراعية مع المجموعة الأوروبية من دون أن يضطر لإلغاء رسم الاستهلاك الداخلي والرسم الأدنى على المستوردات الأوروربية إلى أسواقه اللبنانية.

أمّا في ما يتعلّق بالصادرات إلى دول الاتحاد الأوروبي، فقد نجح لبنان في تحرير المنتجات الزراعية التي تصدّر إلى دول الاتحاد الأوروبي تحريرا كاملاً باستثناء عدد محدود من المنتجات الخاضعة للرسوم الجمركية ولنظام الكوتا. إلا أن الكوتا فرضت بنسب مرتفعة، كي يسمح للصادرات الزراعية اللبنانية النفاذ إلى سوق الاتحاد الأوروبي معفية من الرسوم الجمركية وقد أدت المفاوضات إلى رفع سقف الكوتا (لنأخذ التفاح على سبيل المثال، فإن حجم الكوتا هو ١٠٠٠٠ طنّاً في حين أنّ الاتحاد الأوروبي اقترح ٥٠٠٠ طنّاً)، كما سمحت اتفاق الشراكة بإعادة النظر في احجام الكوتا و زيادتها بعد خمس سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

أما في ما يتعلّق بالمستوردات الزراعية، فقد تمّ الإبقاء على الرسوم المفروضة على المنتجات الأوروبية (كالرسم الأدنى ورسم الاستهلاك الداخلي) بهدف حماية على سبيل المثال الفاكهة والخضار اللبنانية.

الصادرات الزراعية اللبنانية إلى دول الاتحاد الأوروبي

- تعفى كافة الصادرات من المنتجات الزراعية اللبنانية، الحالية والكامن انتاجها مستقبلا، من جميع الرسوم الجمركية والقيود الكميّة باستثناء خمسة وعشرين منتجاً تطبّق هذه الالتزامات مباشرة بعد توقيع الاتفاقية الانتقالية.
  - تخضع عشر منتجات لكوتا غير محدودة (كالخيار والخرشوف (أرضي شوكة) وعصير العنب والبرتقال والماندرين)
  - تلغى القيود الكميّة على سبع منتجات وتخفّض الرسوم الجمركية المفروضة عليها إلى صفر بالمئة (كالخيار والإجاص والخرشوف والعنب)
- اعتبر الاتحاد الأوروبي أنّ ثلاث منتجات فقط ذات أهمية مبقياً على رسوم جمركية مرتفعة و هم الأزهار المقطوفة وبراعم الأزهار، والشمندر السكري والسكروز الكيميائي، والنبيذ المصنوع من العنب الطازج.

الواردات الزراعية الأوروبية إلى لبنان

- بعد مضي خمس سنوات من دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ، يبدأ تطبيق التخفيض التدريجي على حوالى مئة منتج فيها الحليب والجبن وجميع الزيوت غير المستخرجة من الزيتون واللحوم والمربّى والعصير.
- لم يطبّق لبنان أيّة تخفيضات على زيت الزيتون (حيث انه حافظ على الرسم الجمركي البالغة نسبته ٧٠٪ إلى جانب الرسم الأدنى). وكذلك الأمر بالنسبة إلى باقي الزيوت المستخرجة من الزيتون (حيث حافظ على الرسم الجمركي البالغة نسبته ١٥٪).
- أمّا المنتجات التي تتمتع بحماية فائقة (أيّ التي تطبق عليها رسوم جمركية بنسبة ٧٠٪) فقد أبقي عليها الرسم الأدنى او الرسم الداخلي أو الرسمين مجتمعين مع تخفيض معدل الرسوم الجمركية بنسبة ٢٠٪ فقط (على اللحوم والفاكهة) و ٣٠٪ (على الحليب والجبن الطازج).
- انخفضت الرسوم الجمركية بنسبة ٥٠٪ على النبيذ الفاخر/ الممتاز في حين لم تبلغ نسبة التخفيض في الرسوم الجمركية على النبيذ الغير فاخر أو المعبأ- وهو المنافس الأكبر للنبيذ اللبناني- سوى ٢٠٪.
- يطبّق التخفيض التدريجي من ٤٠ إلى ٢٨٪ على معظم أنواع العصير (كالبرتقال والطماطم وغيرها).
- تخفّض الرسوم الجمركية فورا إلى ٣٠٪ على براعم الأزهار والأزهار المقطوفة وأجزاء اخرى من النباتات و تصبح التعريفة ٢٢,٥٪ عند السنة السادسة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

المنتجات الزراعية المصنعة

تتألف المنتجات الزراعية المصنعة من مكون زراعي وآخر صناعي. إلاّ أنّ الاتحاد الأوروبي يعتمد هذه المنتجات زراعية بحت ولم يقدم عليها في بادىء الأمر أية تنازلات تذكر. إلا أن لبنان نجح في إعادة تحديد مكوّنات هذه المنتجات وتوصّل إلى إعفاء المكوّن الصناعي من كافة الرسوم الجمركية. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن دول أخرى كمصر وافقت على تعريفة بمعدل ٣٠٪.

وقد منح لبنان تخفيضات في الرسوم الجمركية وفق جدول منظّم على السلع الزراعية المصنّعة من الواردات الأوروبية والتي كان جزء كبير منها يدخل لبنان معفى من الضرائب من دون ان يلغي رسم الاستهلاك الداخلي عليها والرسم الأدنى. وتجدر الإشارة إلى أن التخفيض على الرسوم الجمركية سيكون تدريجياً، باستثناء ثلاثة سلع ستخفّض الرسوم الجمركية المفروضة عليها دفعة واحدة (و ليس تدريجيا) مع نهاية السنة الخامسة.

صادرات لبنان من المنتجات الزراعية المصنعة موزع في ثلاث لوائح

- تشتمل اللائحتان الأولى والثانية على أكثر من ١٩٠ منتجاً (أي ٨٦٪ من مجموع المنتجات) وهي لا تخضع إلى رسوم جمركية في الأسواق الأوروبية ومنها المياه المعدنية والبيرة والكاكاو والكحول واللبن والذرة والخبز.
- تشتمل اللائحة الثالثة على حوالي ٤١ منتجاً يتألف من مكونات زراعية وصناعية، ويعفى المكون الصناعي فيها من الرسوم الجمركية. تضم هذه اللائحة على سبيل المثال الذرة والباستا والبوظة والفرموث والرام.

مستوردات لبنان من المنتجات الزراعية المصنّعة المستوردة من الاتحاد الأوروبي

- تشتمل اللائحة على ما يقارب ١٥٠ سلعة، ٣٥ منها تدخل لبنان معفاة من الرسوم.
- سيحافظ الرسم الأدنى أو رسم الاستهلاك الداخلي أو الرسمين معا على ٣٢ سلعة من (الـ ١٥٠) لاسيما اللّبن المصفّى والبطاطا والذرة الحلوة والكحول والتبغ.
- تلغى الرسوم الجمركية دفعة واحدة مع نهاية السنة الخامسة لدخول الاتفاق حيز التنفيذ على السلع الثلاث التالية: الطحلب البحري والخضار المحفوظة والفركتوز الكيميائي النقي. (من ٥ الى صفر بالمائة)
- لنّ تخفّض الرسوم الجمركية على المنتجات التبغية التي تتمتع حالياً بمعدل حماية بنسبة ٩٠٪ وستبقى خاضعة أيضاً لرسم ادنى او لرسم استهلاك داخلي أو للرسمين معاً.
- ستخفّض الرسوم الجمركية المفروضة على العرق تدريجياً من ٧٠ إلى ٤٩٪ (بحلول السنة الثانية عشرة) إلا انه سيبقى خاضعاً لرسم استهلاك داخلي.

لا يجوز فرض أية رسوم جمركية جديدة أو أيّة رسوم وضرائب ذات أثر مماثل على التبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي ولبنان. تعفى المنتجات اللبنانية فوراً من الرسوم الجمركية. وتجدر الإشارة إلى أن لبنان هو الدولة الوحيدة الحائزة على فترة سماح مدّتها خمس سنوات، يصار بعدها إلى تخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً على السلع الاوروبية وفق جدول معيّن إلى أن تلغى كل الرسوم والضرائب بعد اثني عشر عاماً من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

الفترة الزمنية	نسبة التخفيض
بعد خمس سنوات	يخفّض إلى ٨٨ ٪ من التعريفة الأساسية
بعد ستّ سنوات	يخفّض إلى ٧٦ ٪ من التعريفة الأساسية
بعد سبع سنوات	يخفّض إلى ٦٤ ٪ من التعريفة الأساسية
بعد ثماني سنوات	يخفّض إلى ٥٢ ٪ من التعريفة الأساسية
بعد تسع سنوات	يخفّض إلى ٤٠ ٪ من التعريفة الأساسية
بعد عشر سنوات	يخفّض إلى ٢٨ ٪ من التعريفة الأساسية
بعد أحد عشر عاما	يخفّض إلى ١٦ ٪ من التعريفة الأساسية
بعد اثني عشر عاماً	يخفّض إلى صفر ٪

يجوز مراجعة الجدول الزمني بالاتفاق المتبادل عند مواجهة أي صعوبات مهمة. إلاّ أنه لا يمكن تمديد الجدول الزمني الخاص بالمنتج المعني إلى ما بعد فترة الاثني عشر عاماً.

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج "ميدا" يتضمن تقديم المساعدة الفنيّة لمجموعة من الشركات اللبنانية بهدف تحسين فعاليتها والارتقاء إلى المعايير العالمية وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية. كما سيتسنى للشركات النفاذ إلى أسواق أوسع من دون تحمّل أعباء تعديلات بنيوية وإصلاحية لا ضرورة لها.

المساعدة الفنية والمالية

برنامج "ميدا"

إنّ برنامج "ميدا" هو الآلية الأساسية للاتحاد الأوروبي لتطبيق الشراكة الأوروبية المتوسطية.

يوفر البرنامج الدعم المالي والفنّي إلى جانب إصلاح البنى الاقتصادية والاجتماعية لشركاء الاتحاد من دول المتوسط. كما تهدف برامج التعاون المنبثقة عن برنامج "ميدا" إلى ما يلي:

- المساعدة في الانتقال إلى منطقة تجارية حرّة عبر تنمية القطاع الخاص، وتعزيز الاستثمار، تدعيم البنى الاقتصادية وتحديثها وتطوير القطاع المالي؛
- إجراء تعديلات بنيوية كاستحداث مناخات مالية واقتصادية متوازنة، ودعم المجموعات المهمشة الأكثر تأثّراً ببرامج الاصلاح؛
- تعزيز التعاون الإقليمي عبر تطوير البنى التحتية المناسبة للتجارة الاقليمية؛
- تحسين التوازن الاجتماعي والاقتصادي عبر مشاركة المجتمع المدني، وتحسين الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى تطوير الموارد البشرية و تنمية التعاون الثقافي؛
- دعم نشاطات القطاع الخاص بتعزيز الاستثمار الخارجي المباشر، وخلق مؤسسات فعالة؛

بموجب برنامج "ميدا-١" ١٩٩٥-٢٠٠٠، حصل لبنان على منح بقيمة ١٦٦ مليون يورو، مما جعله يتصدر (على اساس الفرد per capita) لائحة دول البحر الأبيض المتوسط المستفيدة من مساعدات الاتحاد الأوروبي. كما انه حصل على مساعدات إنسانية واجتماعية وبيئية بقيمة ٨٠ مليون يورو.

يشمل برنامج "ميدا-١" الخاص بلبنان مشاريع تتضمن تحديث الصناعة، ومراجعة المواصفات الصناعية، والتعاون في عمليات توحيد المقاييس وتقييم المطابقة، وإعادة تأهيل الادارة العامة، والمساعدة في إصلاح الوضع المالي. ويرمي برنامج "ميدا-٢" إلى توفير المزيد من المساعدات المالية لتحديث الصناعة والقيام بالإصلاحات المالية. كما يحتوي الدعم الأوروبي برامج غير اقتصادية ذات انعكاسات طويلة الأمد على لبنان كتعزيز دور المرأة والديمقراطية. أضف إلى ذلك الدعم المالي الذي حصل لبنان عليه من البنك الأوروبي للاستثمار ومن خلال اتفاقيات التعاون الثنائية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

الفرص

إلى جانب التدابير المتصلة بالتجارة، توفّر اتفاقية الشراكة أطراً متعددة الأوجه ومتشعبة في المضامير للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

الموضوع	نطاق التعاون
الديمقراطية وحقوق الانسان	■ تعزيز المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الأساسية، على صعيد السياسة المحلية والدولية
البيئة	■ حماية نوعية مياه البحر الأبيض المتوسط ■ تحسين أماكن معالجة مياه الصرف ■ إدارة الموارد المائية ■ نشرالتوعية وتطوير السياسات البيئية
التعاون الاجتماعي والثقافي	■ تحسين الضمان الاجتماعي وانظمة الرعاية الصحيّة وتعزيز دور المرأة ■ تحسين علاقات العمل وشروطه وتأمين سلامة العمال ■ المحافظة على التراث التاريخي والثقافي وإعادة تأهيله ■ تبادل المعارض الفنية، والتدريب ووسائل الإعلام المرئي والمسموع
تبييض الأموال والجريمة المنظمة والمخدرات	■ تبييض الأموال ■ كبح الجريمة المنظمة ■ تقليص عرض المخدرات والاتجار بها والطلب عليها
الملكية الفكرية	■ تحسين القدرة التنافسية للسلع والخدمات اللبنانية ■ تحديث الاطر القانونية والمؤسسية ■ تشجيع الابداع ومكافحة القرصنة

الفرص

تعد الاتفاقية بمثابة فرصة تاريخية للبنان عليه أن ينتهزها ويحصد فوائدها التي ستطال جميع القطاعات وستحدث وقعاً ايجابيا و طويل الامد على المجتمع اللبناني بأسره.

الموضوع	نطاق التعاون
حماية المستهلك	■ تحديث التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك وتنسيقها ■ إنشاء انظمة الانذار السريع وتطويرها ■ تبادل المعلومات وتنظيم برامج التدريب
المنافسة والاستثمار	■ زيادة رفاهية المستهلك و الاقتصاد ككل ■ جذب المستثمرين الأوروبيين والشركاء الاستراتجيين للمشاركة بعملية الخصخصة
السياحة	■ تشجيع الاستثمار ■ تعزيز المنافسة ■ تكثيف أنشطة التدريب على إدارة الفنادق
النقل	■ تحديث البنى التحتية واعادة هيكلة قطاع النقل ■ وضع وتطبيق معايير التشغيل والسلامة ■ تحسين إدارة الموانئ والمطارات ومراقبة حركة المرور الجوّي وسكك الحديد
الزراعة والثروة السمكية	■ دعم تنوع الإنتاج والتنمية الريفية المتكاملة ■ تطوير الصيد البحري والتربية المائية وتنمية الموارد المائية المخصّصة للزراعة ■ تحسين قنوات التوزيع و نظام التسليف الزراعي

Opportunities

The Agreement is a historic opportunity for Lebanon to seize with potential long-term benefits trickling across all sectors and impacting all aspects of Lebanese society.

THEME	SCOPE OF COOPERATION
Consumer Protection	• Modernizing and harmonizing consumer protection legislation • Establishing and developing rapid alert systems • Exchanging of information and organizing training schemes
Competition and Investment	• Increasing national and consumer welfare • Attracting EU investors and strategic partners to participate in the privatization process
Tourism	• Encouraging investment • Enhancing competitiveness • Intensification of training activities in hotel management
Transport	• Modernizing the infrastructure and restructuring the transport sector • Establishing and enforcing the operating and safety standards • Improving the management of ports, airports, traffic control, and railways
Agriculture and Fisheries	• Supporting production diversification and integrated rural development • Developing sea fishing, aquaculture, agricultural water resources, etc. • Improving distribution channels and strengthening of credit systems.

Concluding Remarks

A cornerstone for the Lebanese Government's economic policy is the liberalization and modernization of the economy with the objective of better integrating into the global economy. Aside from the Association Agreement with the EU, Lebanon is working on completing the third phase of GAFTA and continuing the preparations for the accession to the WTO.

The Association Agreement with the European Union turns a new page in Lebanese international trade relations and helps usher Lebanon into the 21st century. The partnership will lead to the sharing of new technologies and industrial know-how, increasing European direct investment, and enhancing consumer welfare, just to name a few of the benefits.

Joining the Euro-Med zone is of paramount importance to Lebanon as the country is redefining its role in the region and undergoing fundamental domestic reforms. The solid cooperation that will ensue between the two parties will assist Lebanon surmount the expected challenges, sustain economic development, and most of all revive Lebanon's traditional role as an all-out hub between the East and the West.

الإتحاد الأوروبي -
اتفاقية لبنان الشراكة

الجمهورية اللبنانية
وزارة الإقتصاد والتجارة